مجلة تنمية الرافدين

اسم المقال: تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها
اسم الكاتب: م.د. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/3620
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:16 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تنمية الرافدين كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢٠ المجلد ٣٧ لسنة ٢٠١٨

تحليل القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وإمكانيات تطويرها

Analysis Of The Credit Capability Of Iraqi Private Banks and the Possibilities Of their Development

الدكتورة زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي

مدرس- قسم العلوم المالية والمصرفية

كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل

Zahraa A. M. T. Al-Nuaimi(PhD)

zahraa.kcc@gmail.com

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/٩/٦ تأريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/٧

المستخلص

للقدرة الائتمانية دور متميز في تطوير العمل المصرفي، إذ تُسهم في تحقيق أهداف عديدة في اقتصاديات الدول وزيادة الإنتاج، ويهدف البحث الى تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وتحليل مؤشرات للسيولة والربحية والتي تكون داعمة للقدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية فضلاً عن تقديم أنموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية، وقد خلص البحث إلى ارتفاع مؤشرات القدرة الائتمانية في بعض المصارف الخاصة وانخفاضها في مصارف أخرى، مما يتطلب ضرورة تقديم نماذج حديثة لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية.

الكلمات المفتاحية *:القدرة الائتمانية، مؤشرات الربحية، المصارف الخاصة العراقية.*

Abstract

The aim of the study is to analyze the credit capability indicators of Iraqi private banks and analyze liquidity and profitability indicators that support the credit capacity of Iraqi private banks as well as provide a proposed model for capacity development The study concluded that the indicators of credit capacity in some private banks Are declining their decline in other banks, which requires the need to provide modern models to develop the credit capacity of Iraqi private banks.

Keyword*: credit capability, profitability indicators, Iraqi private banks.*

المقدمة

للائتمان المصرفي ضرورة كبيرة في العمل المصرفي كونه يُسهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية سواء لاقتصاد البلد أو للزبائن، فضلاً عن مساهمته في تطوير الإنتاج عبر مساهمته في تحقيق المشاريع الاقتصادية والإنتاجية، التي تُسهم في تطوير اقتصاديات الدول، ولكن في العراق فان القروض الممنوحة قليلة نسبياً قياساً بالدول الأخرى، وهناك خطورة كبيرة في منح القروض المصرفية، لذلك لابد من إيجاد بدائل حديثة في منح القروض تُسهم في تحقيق فوائد عديدة سواء للمصارف الخاصة أو للزبائن أو للمجتمع العراقي.

مشكلة البحث

تُعد عملية منح القروض المصرفية من أهم الوظائف التي تؤديها المصارف على نحوٍ عام وهي تُسهم في حل العديد من المشكلات الاقتصادية، ولكن في السوق المصرفية العراقية فإن القروض الممنوحة قليلة ولا تؤدي الدور الحقيقي المطلوب منها، لذلك فإن مشكلة البحث تتمحور في التساؤل الآتي: (**هل تمكنت المصارف الخاصة العراقية من تقديم القروض المصرفية إلى فئات المجتمع العراقي كافة بكلف منخفضة وهل حجم القروض كان متناسبا مع الحاجة إليها؟)**

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث بوضوح في عرضه لموضوع القدرة الائتمانية، الذي يُعد من الضروريات الكبيرة في العمل المصرفي كونه يتناول جانبا مهما من توظيف الأموال للمصارف الخاصة العراقية فضلاً عن مساهمته في دعم الزبائن في الحصول على القروض التي تُسهم في بناء مشاريع خاصة بالأفراد، وتُسهم في حل مشكلات كثيرة لهم، فضلاً عن تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد وتكمن أهمية البحث في تحليله الواقعي لمؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة، فضلاً عن أن البحث قدم أنموذجا مقترحا لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية.

هدف البحث

يهدف البحث الى عرض جانب مفاهيمي حديث عن القدرة الائتمانية، وتحليله لمؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية وتحليل مؤشرات السيولة والربحية للمصارف الخاصة أيضاً لتوضيح القدرة الحقيقية للمصارف الخاصة، فضلاً عن تقديم أنموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة في العراق.

فرضية البحث

(ان التحوط من مخاطر الائتمان المصرفي بسبب حالة التذبذب الكبير التي تشهدها حالة السوق العراقية، تؤدي الى التفاوت في النتائج المستخرجة من خلال تحليل مؤشرات القدرة الائتمانية)، مما يتطلب ضرورة تقديم أنموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية بطريقة تضمن تحقيق أرباح للمصارف الخاصة وتوزع الخطر بين المصارف، فضلاً عن منح القروض لفئات عديدة في المجتمع العراقي .

عينة البحث

تضمنت عينة البحث في (١٤) مصرفاً من المصارف الخاصة العراقية المتمثلة بـ (مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، مصرف بغداد، المصرف التجاري العراقي، مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، مصرف المنصور للاستثمار، المصرف المتحد للاستثمار، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف بابل، مصرف الائتمان العراقي، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف آشور الدولي، مصرف الخليج التجاري، للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، إذ تم تحليل البيانات الخاصة بالمصارف ثم تقديم أنموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية.

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي مستعيناً بالدراسات الحديثة التي تناولت الموضوع، فضلاً عن المنهج التحليلي في عرض وتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة عينة البحث.

أولاً. القدرة الائتمانية وانعكاسها على العمل المصرفي

كما هو معروف أن للقدرة الائتمانية أهمية كبيرة في العمل المصرفي سواء في الأرباح المتحققة للمصارف أو القروض المتنوعة التي يحصل عليها المقترضين، فضلاً عن الفوائد المتحققة للمصرف والتوزيع الأمثل للموارد.

وهناك أدبيات أجنبية كثيرة تناولت القدرة الائتمانية على نحوٍ كبير لأهميتها الكبيرة وباعتبارها المحرك الرئيس للعمل المصرفي وتحقيق هامش أرباح كبير للمصارف التجارية واهم جانب في توظيف الموجودات وتحقيق أعلى العوائد المصرفية (Memmel and Busch, 2014, 4-6).

والقدرة الائتمانية تتمثل في قدرة المصارف التجارية على منح القروض المصرفية القطاعات كافة في الاقتصاد، وهي تعتمد على نحوٍ كبير على كفاية رأس المال، إذ كلما كان رأس المال المصرفي كبيراً كلما كانت القدرة الإقراضية للمصرف أكبر وأقدر على مواجهة المخاطر المصرفية وخصوصا خطر الائتمان، الذي يصنف على انه أكبر المخاطر التي تواجه المصارف التجارية وتهدد قدرتها الائتمانية (Edge and Berrospide, 2010, 2-5).

وتبرز إدارة خطر الائتمان بوصفها جزءاً مهما جداً في العمل المصرفي وضرورة أن تكون إدارة خطر الائتمان بإتباع احدث التقنيات لإدارة المخاطر وتجنب الوقوع في الخطر، وهنا تبرز إدارة الموجودات المصرفية باعتبار القروض من أهم الموجودات المصرفية التي تحقق أعلى

العوائد المصرفية، إذ منحت القروض المصرفية على نحوٍ مضمون (Safakli, 2007, 616-618). وتؤدي المصارف بوصفها الوسيط المالي دور كبير في تطوير اقتصاديات الدول وتمويل المشاريع التنموية بمنح القروض المصرفية وللقطاعات المختلفة كافة، التي تتولى إقامة المشاريع الاقتصادية العملاقة ذات العوائد المرتفعة (Olowofeso *et al.*, 2015, 133-135).

إن عمليات الإصلاح والتحرر التي شهدتها الأنظمة المالية في السنوات الأخيرة وتحرير رؤوس الأموال والعولمة المصرفية وما ترتب عليها من ضرورة تطبيق المصارف للمعايير المصرفية الدولية ومتطلبات بازل لرأس المال جعل المنافسة تحتدم في السوق المصرفية وأصبحت المنافسة على أوجها بين المصارف. الامر الذي فرض على المصارف ضرورة تقديم أفضل وأحدث الخدمات المصرفية (Alihodzic and Plakalovic, 2015, 139-141)، إذ أصبحت المنافسة على مستوى السوق المصرفية العالمية وليس السوق المحلية فقط ، مما يتطلب ضرورة تدعيم الموجودات المصرفية وتوظيف هذه الموجودات بأفضل التوظيفات وتدعيم الأنظمة المصرفية، إذ كلما كانت الأنظمة المصرفية تتمتع بالعمق المالي كلما كانت أقدر على مواجهة الأزمات المالية وخصوصاً في الاقتصاديات المتقدمة (Tan, 2012, 3-5)، إذ يُعد الائتمان أساس العمل المصرفي لكونه أحد أهم التوظيفات المصرفية التي تحقق أعلى العوائد وفي الوقت نفسه فإن خطره أكبر خطر ممكن، الامر الذي ينعكس سلبياً على المصارف بأكبر الخسائر، إذا لم يوظف على نحوٍ مضمون، وقد كان ذلك واضحاً بحصول الأزمة المالية العالمية سنة ٢٠٠٨ وتداعياتها الكبيرة على دول كثيرة ومصارف كبيرة، والتي كان من أهم أسبابها منح القروض العقارية ثم انتقلت الأزمة المالية عبر التعاملات في الأسواق المالية (Pouvelle, 2012, 3-6) (McCarthy and Mills, 2014, 5-7).

لذلك فإنه من الضروري تطوير العمل المصرفي ولاسيما جانب الائتمان المصرفي وإدارة الائتمان بأحدث التقنيات ومنح القروض المصرفية بأنواعها المختلفة، بما يضمن التوزيع الأمثل للموارد المصرفية لتحقيق أفضل العوائد المصرفية وتجنب أغلب الأخطار المصرفية، ولاسيما خطر الائتمان (Lvaskeviciute and Macerinskiene, 2008, 270-272).

إن معظم الدراسات اليوم تهتم بالنمو الاقتصادي وتركز على تحقيق التنمية الاقتصادية واستخدام المعرفة ورأس المال البشري بوصفهما عوامل رئيسة في تحقيق التنمية المستدامة (Dullien, 2009, 3-5)، وللائتمان دور كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إذ تتم من خلاله عمليات تمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنافع المالية والاقتصادية، التي تُسهم على نحوٍ كبير في تطوير اقتصاديات الدول (Bezemer *et al.*, 2017, 2-4).

كما أن تحرير الأسواق المالية أدى إلى زيادة دخول المصارف الأجنبية إلى السوق المحلية واحتدام المنافسة في السوق المصرفية وزيادة التحديات المصرفية، ومن شأن ذلك أن يجعل المصارف في مواجهة كبيرة مع مصارف عالمية تقدم خدمات مصرفية حديثة، فضلاً عن قدرتها الكبيرة على منح القروض المصرفية المتنوعة والحصول على حصة سوقية كبيرة في السوق المصرفية مما يتطلب ضرورة تطوير المصارف المحلية وتنمية رؤوس أموالها وإتباع الأساليب الحديثة لإدارة الائتمان المصرفي بما يضمن تحقيق أعلى العوائد (Rashid, 2011, 2-4).

ثانياً. مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية

سوف يتم عرض وتحليل مؤشرات القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية، فضلاً عن مؤشرات الربحية للمصارف وسيولتها، التي تُعد من المؤشرات الرئيسة للعمل المصرفي لتحديدها قدرة المصارف على منح القروض المصرفية في السوق المصرفية العراقية وتحديد إمكانية

المصارف، وهل أن منح القروض بهذا الحجم يكفي أم هناك حاجة كبيرة للمزيد من القروض التي تساعد فئات عديدة في المجتمع العراقي.

- **مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات**

يُعد مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات من مؤشرات القدرة الائتمانية، إذ يقيس المؤشر قدرة المصرف على توظيف أمواله في مجال الإقراض، الذي يُعد من أهم مجالات توظيف الأموال، وكما هو موضح في الجدول ١:

الجدول ١

تطور مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٢٤	٠,٢٦	٠,٢٧	٠,٢٢
مصرف بغداد	٠,١١	٠,١٢	٠,١٢	٠,١٥
المصرف التجاري العراقي	٠,٠٠٧	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٢
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٥٥	٠,٦٠	٠,٥٩	٠,٦٨
مصرف المنصور للاستثمار	٠,١٦	٠,١١	٠,١١	٠,١٠
المصرف المتحد للاستثمار	١,٥٤	٠,٧١	٧,٨٥	٠,٥٥
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٤٢	٠,٢٧	٠,٤٧	٠,٤٢
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٢٥	٠,٥٢	٠,٥٠	٠,٧٩
مصرف بابل	٠,١٧	٠,٥٨	٠,٥٦	٠,٤٠
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠١	٠,٠٠٤	٠,٠٠١	٠,٠٠٠١
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٤٧	٠,٤٦	٠,٢٩	٠,٢٢
المصرف الأهلي العراقي	٠,٠٢	٠,٢١	٠,٢٦	٠,٢٨
مصرف آشور الدولي	٠,١٨	٠,٢٧	٠,١٩	٠,٠٢
مصرف الخليج التجاري	٠,٥٠	٠,٣٦	٠,٣٥	٠,٣٨

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ١ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٢٧ بينما قد حقق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,١٥، فيما قد حقق المصرف التجاري العراقي أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٠٢، بينما حقق مصرف دجلة والفرات أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٨، أما مصرف المنصور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١٦، بينما حقق المصرف المتحد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٧,٨٥، في حين حقق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٤٧، بينما حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٧٩، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٥٨، في حين حقق مصرف الائتمان أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢والبالغ ٠,٠١، بينما حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٤٧، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٢٨، بينما مصرف آشور قد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٢٧، فيما حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٥٠، ويلحظ من الجدول أن أغلب المصارف قد انخفض المؤشر لديها في سنة ٢٠١٥ والسبب يعود إلى وضع البلد في سنة ٢٠١٥ بسبب العصابات الإرهابية وعدم تحقيق الأمان لمنح القروض على نحوٍ كبير.

- **مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع**

يُعد مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع من مؤشرات القدرة الإقراضية، ويقيس قدرة المصرف على منح القروض التجارية وتوظيف أمواله في الإقراض، وكما موضح في الجدول ٢:

الجدول ٢
تطور مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٣٢	٠,٣٢	٠,٢٧	٠,٤٥
مصرف بغداد	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٥	٠,٢٥
المصرف التجاري العراقي	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,١٠
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٩٠	١,١١	١,٨٥	٣,٠٩
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٤٩	٠,١٨	٠,١٧	٠,١٤
المصرف المتحد للاستثمار	١,٥٧	١,٥٣	٢,٣٠	١,٤١
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٨٣	٠,٥٧	٢,٣١	١,٨١
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٣٦	١,٠٣	٠,٩٤	١,٤٥
مصرف بابل	٠,٢٨	١,١٥	٠,٥٦	١,٤٦
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠٢	٠,٠٠٤	٠,٠٠٣	٠,٠٠٠٤
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٩٣	٠,٨٦	٠,٦٤	٠,٤٧
المصرف الأهلي العراقي	٠,٤٤	٠,٣٢	٠,٤٨	٠,٦٨
مصرف آشور الدولي	٠,٧٠	١,١٦	٠,٧٧	٠,١٠
مصرف الخليج التجاري	٠,٨٢	٠,٦٨	٠,٦٣	٠,٧٥

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٢ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٥، بينما قد حقق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٢٥، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,١٠، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٣,٠٩، فيما حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٤٩، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٢,٣٠، أما مصرف الموصل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٢,٣١، بينما حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٤٥، في حين مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٤٦، أما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠٢ والبالغ ٠,٠٢، وحقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٩٣، بينما حقق المصرف الأهلي أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٨، أما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ١,١٦، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٨٢، ويلاحظ من الجدول أن عدد من المصارف قد ارتفع المؤشر لديهم في سنة ٢٠١٥ ويعود ذلك إلى قدرة هذه المصارف على الاستمرار في توظيف أموالها على الرغم من الظروف التي مر بها البلد.

- **مؤشر العائد إلى إجمالي الموجودات**

يُعد مؤشر العائد إلى إجمالي الموجودات من المؤشرات الرئيسة للعائد المتحقق للمصرف والناتج عن توظيف موجوداته وأهمها القروض، إذ يقيس المؤشر فاعلية الموجودات في تحقيق العائد، وكما موضح في الجدول ٣:

الجدول ٣

تطور مؤشر العائد إلى إجمالي الموجودات للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٠٥	٠,٠٠٨
مصرف بغداد	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠٣
المصرف التجاري العراقي	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠٣	٠,١٣
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٠٢	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٣٩	٠,٠٣
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٠٣	٠,٠٦	٠,٠٠٥	(٠,٠٠٠٩)
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٠٢	٠,٠٨	٠,٠٢	(٠,٠٠١)
مصرف بابل	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٠٩
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠٤	٠,٠١	٠,٠٢	٠,٠١
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٠٠٣	٠,٠٥	٠,٠٥	٠,٠٣
المصرف الأهلي العراقي	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠٣
مصرف آشور الدولي	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠٢	٠,٠٢
مصرف الخليج التجاري	٠,٠٧	٠,٠٦	٠,٠٤	٠,٠١

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٣ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للعائد إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٢ و٢٠١٣ والبالغ ٠,٠٢، بينما حقق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤ والبالغ ٠,٠١، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٤، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,١٣، فيما حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٠٣، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٣٩، بينما حقق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٠٦، أما مصرف الاتحاد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٠٨، وحقق مصرف بابل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢و٢٠١٣و٢٠١٤ والبالغ ٠,٠١، في حين حقق مصرف الائتمان أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٤، أما مصرف الاستثمار فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣و٢٠١٤ والبالغ ٠,٠٥، بينما حقق المصرف الأهلي أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٤، أما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٦، فيما حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٧، ويلاحظ من الجدول أن أغلب المصارف قد انخفض المؤشر لديها في سنة ٢٠١٥، وكذلك فإن مصرف الموصل ومصرف الاتحاد قد تعرضوا لخسارة في سنة ٢٠١٥ والسبب يعود لعدم قدرة المصارف على توظيف أموالها في سنة ٢٠١٥ والحالة الاستثنائية التي مر بها البلد في تلك السنة.

- **مؤشر العائد إلى إجمالي الودائع**

يقيس مؤشر العائد إلى إجمالي الودائع مدى قدرة المصرف على تحقيق العائد من الودائع التي نجح في الحصول عليها وقد وظفها في مجالات توظيف كثيرة وأهمها الإقراض وكما موضح في الجدول ٤:

الجدول ٤

تطور مؤشر العائد إلى إجمالي الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٠١
مصرف بغداد	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٠٦
المصرف التجاري العراقي	٠,١١	٠,٠٩	٠,٠٧	٠,٠٨
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠١	٠,٦١
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٠٨	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٢
المصرف المتحد للاستثمار	٠,١٣	٠,٠٨	٠,١١	٠,٠٨
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٠٦	٠,١٤	٠,٠٢	(٠,٠٠٣)
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٠٤	٠,١٧	٠,٠٣	(٠,٠٠٢)
مصرف بابل	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٣
مصرف الائتمان العراقي	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٤	٠,٠٧
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٠٠٧	٠,٠٩	٠,١١	٠,٠٦
المصرف الأهلي العراقي	٠,٠٩	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠٠٨
مصرف آشور الدولي	٠,٢٣	٠,٢٠	٠,٠٨	٠,٠٨
مصرف الخليج التجاري	٠,١١	٠,١١	٠,٠٧	٠,٠٢

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٤ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للعائد إلى إجمالي الودائع في سنة ٢٠١٢و٢٠١٣ والبالغ ٠,٠٣، أما مصرف بغداد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢و٢٠١٣ والبالغ ٠,٠٢، بينما حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١١، في حين حقق مصرف دجلة والفرات أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦١، أما مصرف المنصور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٨، بينما المصرف المتحد قد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١٣، في حين حقق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,١٤، وحقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,١٧، بينما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٠٤، في حين حقق مصرف الائتمان أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٠٧، أما مصرف الاستثمار فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,١١، بينما حقق المصرف الأهلي أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٩، بينما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٢٣، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢و٢٠١٣ والبالغ ٠,١١، كذلك يلاحظ من الجدول انخفاض المؤشر في سنة ٢٠١٥ والسبب هو عدم قدرة المصارف على توظيف أموالها في هذه السنة.

- **مؤشر العائد على السهم**

يُعدّ مؤشر العائد على السهم من المؤشرات المهمة للمصارف التي تقيس العائد المتحقق على السهم، وكما موضح في الجدول ٥:

الجدول ٥
تطور مؤشر العائد على السهم للمصارف الخاصة العراقية
للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,١٦٢	٠,١٣٩	٠,٠١٤	٠,٠٢٢
مصرف بغداد	٠,١٤٠	٠,١٣٠	٠,١١١	٠,٠٢٣
المصرف التجاري العراقي	٠,١٣٢	٠,٠٥٩	٠,٠٣٧	٠,٠٢٩
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٠٧١	٠,٠٥٠	٠,٠١٠	٠,٤٥٠
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٠٤٩	٠,١٠٠	٠,٠٦٨	٠,٠٧٩
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٢١٠	٠,١٠٠	٠,٠٧٢	٠,٠٦٦
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٠٨٠	٠,١٩٢	٠,٠٠٩	---
مصرف الاتحاد العراقي	٠,١٧٩	٠,٢٨٣	٠,٠٥٧	---
مصرف بابل	٠,٠٥٠	٠,٠٢٤	٠,٠٢٧	٠,٠١٥
مصرف الائتمان العراقي	٠,٢٢٩	٠,٠٧٧	٠,٠٥٤	٠,٠٥
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٠١٤	٠,١٧٣	٠,١١٦	٠,٠٧٠
المصرف الأهلي العراقي	٠,١٥٠	٠,٠٩٠	٠,٠٣٠	٠,٠١٠
مصرف آشور الدولي	٠,١١١	٠,٠٨٠	٠,٠٣٩	٠,٠٤٣
مصرف الخليج التجاري	٠,٣٠٠	٠,١٩٠	٠,١٢٠	٠,٠٣٣

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٥ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للعائد على السهم في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١٦٢، بينما حقق مصرف بغداد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١٤٠، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١٣٢، أما مصرف دجلة والفرات فقد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٥٠، في حين حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,١٠٠، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٢١٠، بينما مصرف الموصل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,١٩٢، في حين حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٢٨٣، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٠٥٠، بينما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٢٢٩، فيما حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,١٧٣، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١٥٠، بينما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,١١١، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٣٠٠، ويلاحظ من الجدول أن المؤشر قد انخفض في سنة ٢٠١٥ ويعود السبب لعدم قدرة المصارف على تحقيق أرباح كبيرة ومن ثمّ انخفض العائد على السهم في أغلب المصارف، كما أن مصرف الموصل ومصرف الاتحاد لم يكن هناك أرقام بسبب تحقيقهم لخسارة في سنة ٢٠١٥ ومن ثمّ لم يكن هناك عائد على السهم.

- **مؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات**

يقيس مؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات مدى قدرة رأس المال على تغطية الخسائر المحتمل حدوثها خلال توظيف الموجودات المصرفية، وكما موضح في الجدول ٦:

الجدول ٦

تطور مؤشر رأس المال إلى إجمالي الموجودات للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

السنوات / المؤشرات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,١٨	٠,١٩	٠,٣٦	٠,٣٧
مصرف بغداد	٠,١٣	٠,١٤	٠,١٣	٠,١٥
المصرف التجاري العراقي	٠,٣٤	٠,٤٤	٠,٥٥	٠,٦٠
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٢٦	٠,٣٢	٠,٣٦	٠,٢٨
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٥٧	٠,٣١	٠,٢٨	٠,٢٣
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٣٥	٠,٣٩	٥,٤٨	٠,٥١
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٤٢	٠,٣٦	٠,٥٨	٠,٦٩
مصرف الاتحاد العراقي	٠,١٦	٠,٣٠	٠,٣٥	٠,٤١
مصرف بابل	٠,٣٢	٠,٤٥	٠,٥٧	٠,٦٦
مصرف الائتمان العراقي	٠,١٧	٠,٢٤	٠,٣٩	٠,٤٠
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٢٦	٠,٢٩	٠,٤٤	٠,٤٥
المصرف الأهلي العراقي	٠,٢٩	٠,٢٨	٠,٤٠	٠,٤٦
مصرف آشور الدولي	٠,٥٥	٠,٥٩	٠,٥٧	٠,٥٥
مصرف الخليج التجاري	٠,٢٤	٠,٣١	٠,٣٦	٠,٣٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٦ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر لرأس المال إلى إجمالي الموجودات في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٣٦، بينما مصرف بغداد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,١٥، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٠، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٠,٣٦، وحقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٥٧، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٥,٤٨، بينما مصرف الموصل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٩، في حين حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤١، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٦٦، بينما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٠، في حين حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٥، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٤٦، بينما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٥٩، فيما حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤و٢٠١٥ والبالغ ٠,٣٦، ويظهر من الجدول أن المؤشر قد ارتفع في سنة ٢٠١٥ وهذا يعني أن رؤوس أموال المصرف قادرة على تغطية أي خسائر محتمل حدوثها.

- **مؤشر نسبة الملكية**

يُعد مؤشر نسبة الملكية من المؤشرات المهمة للمصارف التجارية ويقيس المؤشر نسبة الملكية، وكما هو موضح في الجدول ٧:

الجدول ٧

تطور مؤشر نسبة الملكية للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

المؤشرات / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٢٢,٩٢	٢٦,١٩	٤٤,٩٥	٤١,٠٢
مصرف بغداد	١٥,٩٣	١٦,٥٠	١٦,٠٠	١٧,٣٣
المصرف التجاري العراقي	٤٨,٨٠	٥٨,٧١	٦٣,٣٠	٦٦,٠٩
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٣٠,٨٤	٣٩,٤٨	٤٢,٨٨	٤٧,٦٣
مصرف المنصور للاستثمار	٦١,٤٥	٣٥,٥	٣١,٩١	٢٦,٨٤
المصرف المتحد للاستثمار	٤٣,٩٢	٤٤,٨٩	٥٧٩,٤١	٥٥,٣٥
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٤٧,٠٣	٤٦,٥٦	٧٥,٥٣	٧١,٨٥
مصرف الاتحاد العراقي	١٩,٥٨	٤٣,٥٨	٣٨,٧٤	٤١,٣٢
مصرف بابل	٣٦,٨٧	٤٩,٠٤	٦٠,٩٤	٦٨,٢٣
مصرف الائتمان العراقي	٣١,٢٦	٣٢,٦٨	٤٦,٤١	٤٨,٨٠
مصرف الاستثمار العراقي	٣١,٣٤	٣٥,٨٠	٥٠,٧٩	٥٠,٩٨
المصرف الأهلي العراقي	٤٥,٨٦	٣١,٠٧	٤٢,٧٦	٤٨,٦٠
مصرف آشور الدولي	٦٣,٦٥	٦٤,٩	٦٢,١٥٩	٥٩,٧٩٩
مصرف الخليج التجاري	٣٥,١	٣٨,٩	٤٢,٣٧	٣٩,٦٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٧ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر لنسبة الملكية في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٤٤,٩٥، بينما مصرف بغداد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١٧,٣٣، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٦٦,٠٩، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤٧,٦٣، في حين حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٦١,٤٥، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٥٧٩,٤١، بينما حقق مصرف الموصل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٧٥,٥٣، في حين حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٤٣,٥٨، وحقق مصرف بابل أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٦٨,٢٣، بينما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤٨,٨٠، في حين حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٥٠,٩٨، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٤٨,٦٠، بينما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٦٤,٩، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٤٢,٣٧.

- **مؤشر النقد إلى إجمالي الودائع**

يُعد مؤشر النقد إلى إجمالي الودائع من المؤشرات الرئيسة للمصارف التجارية والتي تقيس سيولة المصرف وقدرته على سداد الالتزامات المصرفية وكما هو موضح في الجدول ٨ :

الجدول ٨

تطور مؤشر النقد إلى إجمالي الودائع للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٤)

المؤشرات / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	٠,٧٥	٠,٧٦	٠,٩٧	٠,٩٨
مصرف بغداد	٠,٧٧	٠,٧٢	٠,٦٦	٠,٩٧

المؤشرات / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المصرف التجاري العراقي	١,٢٢	١,٩٨	١,١١	١,٦٠
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	٠,٣٠	٠,١٣	٠,٢٣	٠,٣٥
مصرف المنصور للاستثمار	٠,٦٧	٠,٤٣	٠,٤٨	٠,٣١
المصرف المتحد للاستثمار	٠,٨٧	٠,٣٢	٠,١٩	٠,٥١
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	٠,٨٤	١,١٨	١,٢٨	١,٥٥
مصرف الاتحاد العراقي	٠,٨٤	٠,٨٢	٠,٧٩	٠,٢٦
مصرف بابل	١,١٣	٠,٥٤	٠,٥٢	٠,٧٦
مصرف الائتمان العراقي	٠,٥١	٠,٥١	٠,٦٤	١,٨٢
مصرف الاستثمار العراقي	٠,٨٢	٠,٨١	١,٣٨	١,٣٨
المصرف الأهلي العراقي	١,٧٢	١,٠٦	١,٢١	١,١٦
مصرف آشور الدولي	١,١٧	٢,٦٢	٢,٧٢	٢,٧٣
مصرف الخليج التجاري	٠,٦١	٠,٨٨	٠,٨٠	٠,٥٩

المصدر : من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٨ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر للنقد إلى إجمالي الودائع في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٩٨،بينما مصرف بغداد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٩٧، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ١,٩٨، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٠,٣٥، في حين حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٦٧، أما المصرف المتحد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٨٧، بينما مصرف الموصل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٥٥، في حين حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٠,٨٤، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ١,١٣، بينما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٨٢، فيما حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والبالغ ١,٣٨، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ١,٧٢، بينما مصرف آشور فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٧٣، في حين حقق مصرف الخليج أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٠,٨٨، ويلحظ من الجدول أن المؤشر قد ارتفع في سنة ٢٠١٥، ويعود السبب إلى أن أغلب المصارف لم توظف جزءا كبيرا من موجوداتها خوفاً من تعرضها للخسارة ولاسيما في الحالة الاستثنائية التي كان البلد يمر بها.

- **مؤشر نسبة التداول**

يُعد مؤشر نسبة التداول من المؤشرات المهمة جداً للمصارف التجارية، ويقيس المؤشر نسبة التداول، كما موضح في الجدول ٩:

الجدول ٩

تطور مؤشر نسبة التداول للمصارف الخاصة العراقية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)

المؤشرات / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار	١,١٨	١,٢٠	١,٥٧	١,٤٦
مصرف بغداد	١,١٥	١,١٦	١,١٥	١,١٧
المصرف التجاري العراقي	١,٩٤	٢,٤١	٢,٧٢	٢,٩٤
مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	١,٣٤	١,٥٠	١,٥٩	١,٨٠
مصرف المنصور للاستثمار	٢,٥٤	١,٥٣	١,٤٥	١,٣٥

المؤشرات / السنوات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥
المصرف المتحد للاستثمار	١,٦٦	١,٦٩	١,٩٤	٢,٠١
مصرف الموصل للتنمية والاستثمار	١,٨٦	١,٨٥	٤,٠٢	٣,٥٠
مصرف الاتحاد العراقي	١,٢٢	١,٧١	١,٥٨	١,٦٤
مصرف بابل	١,٤٣	١,٧١	١,٩٩	٢,٤٩
مصرف الائتمان العراقي	١,٤٥	١,٤٨	١,٨٦	١,٩٤
مصرف الاستثمار العراقي	١,٤٠	١,٥١	١,٩٧	١,٩٨
المصرف الأهلي العراقي	١,٨٢	١,٤٣	١,٧	١,٨٦
مصرف آشور الدولي	٢,٥٧	٢,٦٥	٢,٤٨	٢,٣٣
مصرف الخليج التجاري	١,٤٦	١,٥٥	١,٦٣	١,٥٦

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى التقارير السنوية للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥).

يظهر من الجدول ٩ أن مصرف الشرق الأوسط قد حقق أعلى مؤشر لنسبة التداول في سنة ٢٠١٤ والبالغ ١,٥٧، بينما مصرف بغداد فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,١٧، في حين حقق المصرف التجاري أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٩٤، أما مصرف دجلة والفرات فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٨٠، فيما حقق مصرف المنصور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٢ والبالغ ٢,٥٤، وحقق المصرف المتحد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٠١، بينما مصرف الموصل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ٤,٠٢، في حين حقق مصرف الاتحاد أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ١,٧١، أما مصرف بابل فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ٢,٤٩، بينما مصرف الائتمان فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٩٤، فيما حقق مصرف الاستثمار أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٩٨، أما المصرف الأهلي فقد حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٥ والبالغ ١,٨٦، بينما حقق مصرف آشور أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٣ والبالغ ٢,٦٥، في حين حقق أعلى مؤشر في سنة ٢٠١٤ والبالغ ١,٦٣.

ثالثاً- أنموذج مقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية

إن الأنموذج المقترح لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة العراقية يتضمن إنشاء شركة خاصة لمنح الائتمان المصرفي في العراق، إذ تتكون الشركة من:

- **المصارف الخاصة العراقية**: يكون عدد المصارف الخاصة المكونة للشركة ١٤ مصرفاً عراقياً خاصاً أو أكثر وبحصص متساوية وتكون حصة المصارف الخاصة مجتمعة في الشركة ٦٠% من الشركة.
- **المساهمون**: تطرح الشركة أسهماً في سوق الأوراق المالية لشرائها من الأفراد الذين سوف يدخلون بوصفهم مساهمين في الشركة وسوف تكون حصتهم ٤٠% من الشركة.
- **أسلوب عمل الشركة**

يتلخص عمل الشركة بالاتي:

١. يتم إنشاء وحدة خاصة بجمع المعلومات تكون مجهزة بأحدث أجهزة الحاسوب واحدث تقنيات الاتصالات والمعلومات فضلا عن الكادر المتخصص والمميز بمعرفته بتقنية المعلومات لتتولى جمع المعلومات الدقيقة والصحيحة عن المقترضين وكل ما يتعلق بمشاريعهم.
٢. يتم إنشاء وحدة متخصصة بتحليل المعلومات الخاصة بالزبائن المقترضين وتحليل مركزهم المالي وتصنيفهم حسب نوع القروض المراد اقتراضها.
٣. يتم منح القروض المصرفية فئات المجتمع العراقي كافة وبسعر فائدة مناسب لكل الفئات وكمايلي:

- القروض للمشاريع الكبيرة تكون بسعر فائدة ١٣% .
- القروض لمشاريع المجمعات السكنية بسعر فائدة ١٢% .
- القروض لمشاريع إنشاء المولات والمحلات التجارية بسعر فائدة ١١% .
- القروض للمشاريع الترفيهية بسعر فائدة ١٠% .
- القروض للمشاريع الصغيرة بسعر فائدة ٧% .
- قروض لفئة الشباب العاطلين عن العمل لإنشاء مشاريع مصغرة لهم بسعر فائدة ٦%

- **العوائد المتحققة من الشركة**
  - ٦٠% من عوائد الشركة توزع على المصارف الخاصة العراقية التي كونت الشركة وتوزع الأرباح بينهم بالتساوي وحسب مشاركتهم في تكوين الشركة منذ تأسيسها وبحصص متساوية.
  - ٤٠% من عوائد الشركة توزع على المساهمين الذين اشتروا أسهماً من سوق الأوراق المالية.
  - عوائد اجتماعية سوف يتم تحقيقها للعديد من الأيادي العاملة التي سوف تساهم بالعمل في المشاريع التي سوف يتم إنشائها والممولة من القروض الممنوحة من الشركة.
  - عوائد اقتصادية سوف تحقق بإنشاء مشاريع كبيرة تسهم في تطوير اقتصاد البلد.

الاستنتاجات والمقترحات

أولاً. الاستنتاجات

١. للائتمان المصرفي أهمية كبيرة في تطوير العمل المصرفي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. ارتفاع مؤشر الائتمان النقدي إلى إجمالي الموجودات في مصرف بغداد ومصرف دجلة والفرات والمصرف المتحد للاستثمار ومصرف الاتحاد العراقي ومصرف بابل والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الخليج التجاري في سنة ٢٠١٥ وانخفاضه في المصارف الأخرى.
٣. ارتفاع مؤشر الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع في مصرف بغداد والمصرف التجاري ومصرف دجلة والفرات والمصرف الأهلي العراقي ومصرف الموصل ومصرف الاتحاد ومصرف بابل لسنة ٢٠١٥ وانخفاضه في المصارف الأخرى.
٤. تباين مؤشرات الربحية والسيولة في المصارف الخاصة العراقية خلال سنوات البحث منخفضة تارة ومرتفعة تارة أخرى.

ثانياً. المقترحات

١. تقديم مقترحات حديثة لتطوير القدرة الائتمانية للمصارف الخاصة لتتمكن المصارف الخاصة من منح القروض إلى كل فئات المجتمع العراقي وبكلف منخفضة .
٢. تخفيف الإجراءات القانونية والضمانات المفروضة على الزبائن المتبعة في عملية منح القروض المصرفية للتمكن من تقديم القروض إلى أكبر عدد من الزبائن.
٣. تطوير الخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الخاصة في العراق على نحوٍ يتناسب مع التطورات العالمية في جانب تقديم الخدمات المصرفية.

المصادر

أولاً- المصادر باللغة العربية

١. مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٢. مصرف بغداد، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.

٣. المصرف التجاري العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٤. مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٥. مصرف المنصور للاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٦. المصرف المتحد للاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٧. مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٨. مصرف الاتحاد العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
٩. مصرف بابل، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٠. مصرف الائتمان العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١١. مصرف الاستثمار العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٢. المصرف الأهلي العراقي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٣. مصرف آشور الدولي، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.
١٤. مصرف الخليج التجاري، التقارير السنوية للسنوات (٢٠١٢-٢٠١٥)، العراق.

ثانياً- المصادر باللغة الأنكليزية

1. Bezemer, Dirk, Samarina, Anna and Zhang,Lu,2017,The Shift in bank credit allocation: new data and new findings ،DNB Working Paper, De Nederlandsche Bank, Working Paper No.559.
2. Berrospide, Jose M. ,Edge, Rochelle M., 2010,The Effects of Bank Capital on Lending: What Do We Know, and What Does it Mean? Finance and Economics Discussion Series Divisions of Research&Statistics and Monetary Affairs Federal Reserve Board, Washington, D.C.
3. Busch,Ramona, Memmel,Christoph,2014,Quantifying the Components of the Bank's Net Interest Margin,Bundesbank Discussion Paper No. 15/2014.
4. Dullien, Sebastian, 2009, Central Banking, Financial Institutions and Credit Creation in Developing Countries, United Nations Conference on Trade and Development.
5. Plakalovic, Novo, Alihodzic, Almir،2015، Determinants of the Net Interest Margins in BH Banks,Industrija,Vol.43,No.1.
6. Pouvelle,Cyril,2012, Bank Credit, asset Prices and Financial Stability: Evidence from French Banks ،International Monetary Fund ،IMF Working Paper، WP/12/103.
7. Rashid, Hamid, 2011, Credit to Private Sector, Interest Spread and Volatility in Credit-Flows: Do Bank Ownership and Deposits Matter? , Economic&Social Affairs, DESA Working Paper No . 105.
8. Tan, Tatum Blaise Pua, 2012, Determinants of Credit Growth and Interest Margins in the Philippines and Asia, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/12/123.
9. Mills,Karen Gordon,McCarthy,Brayden,2014, The State of Small Business Lending: Credit Access during the Recovery and How Technology May Change the Game, Harvard Business School , The State of Small Business Lending:, Working Paper 15-004.
10. Macerinskiene, Irena, Ivaskeviciute, Laura, 2008, The Evaluation Model of a Commercial Bank Ioan Portfolio, Journal of Business Economics and Management, 9 (4).

11. Safakli, Okan Veli, 2007, Credit Risk Assessment for the Banking Sector of Northern Cyprus, Journal of Yasar University , 2(6).
12. Olowofeso, Olorunsola E. , Bada, Abiodun S., Adeboye, Adeyemi A., Adejo, Valli T., Bassey, Kufre J., and Dzaan, Kumafan S., 2015, Investigating the Dynamics of Bank Credit in Nigeria: The Role of Bank Consolidation, CBN Journal of Applied Statistics Vol.6,No.1.